

بعد خان شيخون والشعيرات:

التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل

ورقة تقدير موقف سياسي مقدمة إلى الندوة الحوارية التي ينظمها مركز

الحوار السوري بالتعاون مع المرصد الاستراتيجي

10 شعبان 1438 هـ الموافق لـ 6 أيار/مايو 2017م

جدول المحتويات

- المحور الأول- معالم الخطة الأمريكية الجديدة.....2
- 1- الحشود العسكرية في العراق وسوريا:.....2
- 2- مطار "الطبقة" بديلاً عن قاعدة "إنجرليك" التركية.....3
- 3- إنشاء قاعدة أمريكية جديدة في "المالكية".....5
- 4- دعم وحدات حماية الشعب الكردية وتعزيز النزعات الانفصالية في العراق وسوريا.....5
- 5- ضرب مطار الشعيرات.....6
- المحور الثاني- الجهود الروسية والإيرانية لإفشال الخطة الأمريكية.....7
- أولاً: الاستراتيجية الروسية في مواجهة الخطة الأمريكية.....7
- ثانياً: جهود إيران لإفساد الخطة الأمريكية.....10
- المحور الثالث- التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل.....14
- أولاً: الارتباك الناتج عن تحولات الموقف التركي.....14
- ثانياً: التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل.....16
- توصيات:.....21



المحور الأول- معالم الخطة الأمريكية الجديدة

مثل وصول الإدارة الجمهورية الجديدة إلى سدة الحكم تحولاً في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث ركزت الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب في الشأن الخارجي على زيادة موارد الولايات المتحدة من خلال عدة إجراءات مزعومة أبرزها: بسط السيطرة المباشرة على موارد النفط في العراق وسوريا، وحل مشكلة اللجوء التي تسببت بها الأزمة السورية من خلال إنشاء مناطق آمنة وإعادة توطين اللاجئين الداخل السوري.

ولتحقيق تلك التوجهات؛ عكف ضباط البنتاغون وإستراتيجيو الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي خلال الأشهر الأربعة الماضية على وضع خطط عسكرية تهدف إلى بسط السيطرة على موارد النفط والغاز شمال العراق وشرقي الفرات في سوريا تحت مظلة القضاء على تنظيم "داعش" وإنشاء مناطق آمنة للمدنيين، بالإضافة إلى صياغة خطة إعلامية رديفة تهدف إلى إبراز الدور الأمريكي في "تحرير الموصل" تمهيداً لمعركة الرقة المرتقبة.

وعلى الرغم من عدم إفصاح الإدارة الجديدة عن خططها الكاملة؛ إلا أن المعلومات التي رشحت من البيت الأبيض تؤكد أن واشنطن ماضية في تنفيذ خطة شاملة تتضمن ما يلي:

- تأسيس قواعد جوية جديدة في سوريا.

- توسيع "قوات سوريا الديمقراطية" لتبلغ 100 ألف مقاتل.

- تكثيف الاتصالات بشأن إخراج الميليشيات الأجنبية من سوريا.

ويمكن تفصيل أهم الإجراءات التي اتخذتها واشنطن لتحقيق تلك الأهداف فيما يلي:

1- الحشود العسكرية في العراق وسوريا:

زجت واشنطن خلال الشهرين الماضيين بنحو 5000 مقاتل شمالي العراق وسوريا، وتحضر لإرسال عدد مماثل في الأيام القليلة المقبلة، حيث تشير المصادر إلى وصول نحو 2000 جندي من الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جواً إلى المنطقة، وتم فرزهم إلى ثلاثة مجموعات؛ إحداها لجهة الرقة، والثانية للموصل، والثالثة لمحاربة تنظيم القاعدة في اليمن، وذلك بالتنسيق مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات.



وتؤكد المصادر أن خطة البنتاغون تتضمن إرسال بنحو 13000-15000 مقاتل أمريكي في سوريا والعراق، وعلى رأسهم قوات مشاة البحرية الذين تم إرسالهم من الكويت إلى شمال سوريا ومعهم بطاريات مدفعية "هاوتزر" وطائرات هليكوبتر "أوسبري" الهجومية، بهدف إقامة مركز متقدم يمثل قاعدة الانطلاق للعمليات المزمعة في الرقة.

ونفذت هذه القوة في 22 مارس 2017؛ عملية إنزال بري على بُعد كيلومترات من مدينة الطبقة القريبة من الرقة معقل "داعش" في سوريا، حيث تمكنت من قطع الطريق الدولي "حلب-الرقة-دير الزور" الذي يستخدمه "التنظيم" للتواصل بين مناطق سيطرته في المحافظات الثلاث، وتعتبر هذه العملية التحرك الميداني الأكبر للجيش الأمريكي في الأراضي السورية وذلك ضمن خطة عسكرية تشمل السيطرة كذلك على طريق الشام-حماة-حلب وصولاً إلى الساحل السوري.

وبالإضافة إلى قوات المارينز؛ تم تكليف قوات الصاعقة البرية الأمريكية "رينجرز" بالمشاركة في التجهيزات القائمة، حيث تتولى وحدات من فوج "المغاوير 75" تدريب قوات كردية على حروب الشوارع، وتتحدث المصادر العسكرية عن دخول الكتيبة الثالثة من فوج المغاوير إلى سوريا في الأيام الماضية، والتحضير لإرسال المزيد من القوات المرابطة في الكويت، وبلغ تعداد هذه القوة نحو 4 آلاف مقاتل، يعملون في الوقت الحالي على حفر الأنفاق، وزرع العبوات الناسفة.

ويبدو أن القوات الأمريكية تعمل على الإقامة لفترة طويلة، حيث تؤكد مصادر البنتاغون أن الرقة لن تكون المعركة الأخيرة ضد تنظيم "داعش" الذي بدأ قاداته يعيدون انتشارهم في شتى المدن السورية المجاورة وعلى طول نهر الفرات. وتحديث موقع "Real Clear Defense" العسكري عن توجه إدارة ترامب لإرسال المزيد من القوات الأمريكية، حيث يتم التحضير لمرافق تتضمن الرعاية الطبية ووسائل الرفاهية لآلاف المقاتلين وموظفي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وخاصة في قاعدة "القيارة" الجوية، المعروف باسم "كيو ويست"، على بعد حوالي 40 ميلاً جنوب الموصل.

2- مطار "الطبقة" بديلاً عن قاعدة "إنجرليك" التركية

وفيما يؤكد سعيها للاستحواذ على ثروات النفط السوري (يقدر بنحو 380 برميل يومياً) والغاز الذي اكتشف مؤخراً بالقرب من "تدمر"؛ ترغب واشنطن في منع الإيرانيين من تأمين التواصل الجغرافي للمحور الإستراتيجي الشيعي انطلاقاً من منطقة "سنجار" العراقية، والقريبة من حزب العمال الكردستاني الذي تقاربت معه طهران مؤخراً، ويبدو أن واشنطن تجمع في الوقت الحالي العديد من القوى الكردية والعربية للحيلولة دون استعادة الأسد السيطرة على تلك المناطق، حيث يشارك في



العمليات العسكرية بالرقعة نحو 500 جندي أمريكي، و400 جندي بريطاني، إلى جانب نحو 350 جندياً فرنسياً يشرف عليهم فريق قيادة مشترك من ضباط أمريكيين وفرنسيين يتخذ من إحدى القواعد الأمريكية في عين العرب (كوباني) مقراً له، ويعمل على تضيق الحصار حول الرقة، وشن عمليات جوية مكثفة بالقنابل الارتجاجية على مواقع التنظيم في الخطوط الدفاعية الأولى عن مدينة الرقة لضرب تحصيناته وتدمير أنفاقه.

وفي يوم الأحد 16 أبريل 2017؛ نفذت طائرات تابعة للتحالف الدولي، عمليات إنزال جوي في ريف دير الزور الواقع شرقي البلاد على نهر الفرات، قرب محطة "تي 2" جنوبي مدينة الميادين في ريف دير الزور الشرقي يُعتقد أنها استهدفت نقاط إمداد ومخازن أسلحة تابعة لتنظيم "داعش"، وكذلك في بادية مدن الميادين والبوكمال وجرانج بريف دير الزور الشرقي.

ووفقاً لتقرير نشره موقع "ديبكا" (7 أبريل 2017) فإن أعمال الإنشاءات الأمريكية لتوسيع مطار الطبقة (الذي يقع على بعد 45 كم عن الرقة) كقاعدة متقدمة للقوات الأمريكية بدلاً عن قاعدة "إنجيرليك" التركية قد أثار حفيظة الروس وحلفائهم، خاصة وأن مطار الطبقة أكبر حجماً من قاعدة "حميميم" الروسية الذي لا يزيد حجم استيعابه عن 35 مقاتلة وقاذفة روسية. ورأى التقرير أن الولايات المتحدة ترغب من خلال السيطرة على مطار الطبقة تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- 1- إنشاء منطقة عازلة تمنع وصول القوات الإيرانية من العراق إلى سوريا، وتفوت على الروس والنظام السوري فرص إنشاء تحالف عسكري وسلسلة من القواعد تمتد ما بين طهران وبيروت.
 - 2- تقليص نفوذ إيران و"حزب الله" في سوريا من خلال إنشاء منطقة نفوذ أمريكية بديلة شرقي الفرات.
 - 3- إنشاء قاعدة جوية أمريكية في العمق السوري بدلاً من الاعتماد على قاعدة "إنجيرليك" التركية، وذلك في ظل المعارضة التركية لاعتماد واشنطن على وحدات حماية الشعب الكردي في عملياتها المزمعة في الرقة، وتمكين الانفصاليين الأكراد من إنشاء إدارة حكم ذاتي شمال شرقي سوريا.
- وأكد التقرير أن زيارة قائد العمليات المشتركة الجنرال جوزيف دنفورد ومستشار الرئيس ترامب وصهره غاريد كوشنر لمسعود البرزاني في أربيل بحضور نائب رئيس الوزراء قوباد طلباني وقائد البيشمركة محمد حاجي محمود عززت التسريبات حول نية الولايات المتحدة المضي قدماً في مشروعها في شهر مايو.

3- إنشاء قاعدة أمريكية جديدة في "المالكية"

قامت القوات الأمريكية في غضون الأسابيع الماضية بتأسيس قاعدة جديدة في مدينة "المالكية" بالعراق والتي تقع على بعد 20 كم غرب نهر دجلة في المثلث الحدودي السوري-العراقي-التركي، ويقطنها نحو 130 ألف من العرب والأكراد والأشوريين والأرمن.

وتعمل القوات الأمريكية من خلال هذه القاعدة على زرع قوات مهام خاصة تكون على أهبة الاستعداد لأية عملية انتشار يمكن أن تطرأ عبر نقلهم بطائرات نقل مروحية ترافقها مروحيات هجومية.

وتعتبر "المالكية" القاعدة الأمريكية الثالثة عقب "رميلان" و"الطبقة"، ويبدو أن واشنطن ترمي من خلال هذه القواعد إلى إنشاء قوس يغطي شمال سوريا، ويسمح لقواتها بالتحرك ما بين العراق والمتوسط، لردع تركيا عن محاولاتها عرقلة إنشاء كيان كردي في الشمال السوري.

4- دعم وحدات حماية الشعب الكردية وتعزيز النزعات الانفصالية في العراق وسوريا

في لقاءهما منتصف شهر مارس الماضي أبلغ الرئيس ترامب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بضرورة حل ميليشيات الحشد الشعبي ومنح الأقليات العرقية الأشورية والإيزيدية والتركمانية الحكم الذاتي، وأن يرفع يده عن آبار النفط بكركوك لصالح الأكراد.

وكتب "فلاديمير فان ويلجنبرغ"، وهو صحفي يغطي على نطاق واسع السياسة الكردية، أن "حكومة إقليم كردستان تريد أن يبقى الجيش الأمريكي لأنه يوفر لها الحماية من التهديدات المستقبلية". ورجح أن هذه العلاقة ستستمر، خاصة بعد أن أصبح الانفصاليون الأكراد من أكثر حلفاء الغرب مصداقية في الشرق الأوسط. وعلى عكس العديد من قوى المنطقة؛ فإن الأكراد مخلصون للغرب، إذ لم يقتل أي من الجنود الغربيين أو يتعرضون للتهديد من قبل الأكراد.

ومن خلال تعزيز مواقع قوات سوريا الديمقراطية؛ بات من الواضح أن واشنطن قد حسمت أمرها في استبعاد الأتراك، والتعاون بصورة وثيقة مع هذه القوات التي تشكل وحدات حماية الشعب الكردية معظم عناصرها لسيطرتها على شرقي الفرات، حيث حملت عملية الإنزال الجوي الأمريكي 300 مقاتل كردي إلى محيط مدينة الطبقة، جنوب الفرات، بمساندة من مدفعية وجنود مشاة البحرية الأمريكية.

ورغم أن الهدف المعلن من العملية تمثل في: التقدم نحو مدينة الطبقة وسد الفرات، غير أن هذا التحرك "أغلق الطريق" أمام تقدم قوات النظام وحلفائها نحو الرقة، مما يؤكد أن التحرك الأمريكي هو رسالة بأن واشنطن تريد كامل جغرافية محافظة الرقة كمنطقة نفوذ أميركية.

5- ضرب مطار الشعيرات

وبالإضافة إلى تمركز القوات الأمريكية بالقرب من منبج، وبسط السيطرة على مطار الطبقة، وإنشاء قاعدة عسكرية جديدة في المالكية؛ مثلت الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات في 4 أبريل 2017 خطوة رابعة تؤكد توجه الإدارة الأمريكية للعب دور عسكري مباشر في الأزمة السورية، حيث يدفع صقور الحزب الجمهوري بالرئيس الأمريكي نحو المزيد من التدخل العسكري في سوريا والاستفادة من موجة التأييد الداخلي والدولي العارم لإنشاء ملاذات آمنة للمدنيين، وفرض مناطق حظر طيران لوقف عمليات القصف بالبراميل المتفجرة وبالأسلحة الكيميائية.

ووفقاً لمصادر مقربة من البيت الأبيض؛ فإن الإدارة الأمريكية أرادت من الضربة توجيه رسائل لعدة جهات خارجية مفادها أن واشنطن قد نبذت سياسة التردد التي اتسمت بها الإدارة السابقة، كما أن ترامب يرغب بالتخلص من السمعة السيئة التي شابت حملته الانتخابية، والانتهاكات التي وجهت له من قبل المجتمع الاستخباراتي بإقامة علاقات سرية وتفاهات غير معلنة مع الروس، والضغط على موسكو لاحترام الوجود الأمريكي في سوريا والسير وفق قواعد اللعبة التي ترغب واشنطن بوضعها في المرحلة القادمة.

ومن جهتهم؛ يشعر العسكريون بنشوة الانتصار إثر تسرب أخبار الهلع الذي أصاب الروس والإيرانيين والضباط السوريين الذين أرسلوا عائلاتهم إلى بيروت خوفاً من وقوع اشتباكات، في حين تم إجلاء القوات الإيرانية التي كانت مقيمة في فندق قريب من مطار الشعيرات.

وعزز تلك التكهنات تصريح نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس (17 أبريل 2017) أن الضربات التي وجهتها أمريكا لكل من سوريا (صواريخ توماوهك) وأفغانستان (قذيفة أم القنابل) هي رسائل تحذيرية مفادها أن هناك إدارة أكثر حسماً في واشنطن، وأنها لن تتهاون في تخطي "الخطوط الحمراء" وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والتجارب النووية، وأنها لا تكتفرت بردود الأفعال المحتملة من قبل روسيا أو غيرها من القوى.

المحور الثاني- الجهود الروسية والإيرانية لإفشال الخطة الأمريكية

ونستعرض فيها الخطوات الروسية والإيرانية لإفشال ملامح الخطة الأمريكية الجديدة.

أولاً: الاستراتيجية الروسية في مواجهة الخطة الأمريكية

يسود القلق في أروقة الكرملين من تنامي النزعات العسكرية لدى الإدارة الأمريكية الجديدة، ومن التأثير السلبي المحتمل على الخطة التي يعمل عليها بوتين منذ التدخل العسكري المباشر في 30 سبتمبر 2015، وتتضمن الخطة الروسية في مرحلتها الثانية العناصر التالية:

- الحفاظ على هدنة هشة لا تؤثر على العمليات العسكرية ضد الفصائل التي لا تنضوي في ترتيبات أستانة.
- تعزيز المصالح الإستراتيجية الروسية في سوريا من خلال تحقيق اعتراف دولي بضرورة بقاء القوات الروسية كضامن للعملية السياسية وكحليف أساسي في محاربة الإرهاب.
- شرعنة الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها مع الفصائل من خلال الهيمنة على مفاوضات أستانة وجنيف، واستصدار قرارات من مجلس الأمن بتأييد تلك الترتيبات.
- توطيد نظام بشار الأسد من خلال فرض "منصات" معارضة مقربة من النظام، ودفع القوى الإقليمية المتعاونة للتعاون الأمني والعسكري مع النظام والضغط على المعارضة للاعتراف بسلطة النظام وإمكانية بقائه ضمن ترتيبات بديلة مغايرة لإعلان الرياض.
- توظيف العمليات العسكرية الروسية في مجال التسويق للأسلحة الروسية المتطورة، حيث حافظت روسيا في عام 2016 على مرتبتها كثاني دولة مصدرة للأسلحة بالعالم مع صفقات تجاوزت قيمتها 15 مليار دولار، وتحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الأربعاء 22 مارس 2017 عن أداء قواته في سوريا كدليل على كفاءة الأسلحة الروسية، مشيراً إلى أن روسيا صدرت في العام الحالي أسلحة إلى 52 بلداً.

لكن الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات وما سبقها من عمليات عسكرية في منبج والطبقة دفعت موسكو نحو استحداث بنود جديدة في إستراتيجيتها تتضمن ما يلي:

1- تعزيز القواعد البحرية في المنطقة بأسلحة نووية

عكفت روسيا خلال الأشهر الماضية على إنشاء شبكة قواعد وموانئ تمتد من بحر البلطيق في كالنينغراد، مروراً بميناء "سيفاستوبول" على البحر الأسود، وصولاً إلى ميناء طرطوس حيث تستقبل هذه القواعد: السفن والغواصات والقاذفات والطائرات ومنظومات الدفاع الجوي الروسية المتطورة



"S-300" و"S400"، بالإضافة إلى منظومة صواريخ "إسكندر-إم" البالستية التي تستطيع حمل رؤوساً نووية.

لكن مصادر عسكرية في واشنطن وتل أبيب قد عبرت في الآونة الأخير عن قلقها من سعي موسكو لإنشاء قاعدة غواصات نووية في اللاذقية، الأمر الذي سيقلب موازين القوى الإقليمية بشكل جذري، حيث تفرض موسكو على السفن الأمريكية والإسرائيلية إرسال تقييمات دورية لانتشاراتهم في المتوسط. وإذا قررت موسكو دعم حلفائها الإيرانيين في إنشاء قاعدة بحرية بانياس فإن موازين القوى ستتغير بصورة كاملة في المنطقة لصالح محور موسكو-طهران، وسيشكل ذلك خطراً كبيراً على الأسطول الأمريكي السادس في البحر المتوسط.

2- الهيمنة على الأجواء السورية والاستحواذ على مطارات النظام

تحدثت مصادر عسكرية مطلعة عن صراع خفي بين موسكو وتل أبيب في مجالي الدفاعات الجوية واعتراض الطائرات غير المأهولة، ففي 17 مارس 2017؛ استهدف الطيران الإسرائيلي شحنة إيرانية بالقرب من قاعدة "تي فور" الجوية في مناطق تعتبر خارج نطاق تحليق طائراتها، وتم استهدافها للمرة الأولى بصواريخ "SA-22"، مما دفع بالدفاعات الجوية الإسرائيلية لإطلاق صاروخ "أرو" الذي أسقط الصاروخ الروسي، وتسبب بإحراج لسلاح الجو الروسي الذي فشل في التصدي للهجوم الإسرائيلي.

وفي 19 مارس أعلن "حزب الله" اللبناني أن مضادات النظام قد أسقطت طائرة إسرائيلية آلية صغيرة من طراز "سكايلارك" في القنيطرة، الأمر الذي أعاد للأذهان مخاوف اندلاع صراع بالطائرات غير المأهولة بين موسكو وتل أبيب.

وعلى إثر الضربة الأمريكية لمطار الشعيرات في 4 أبريل؛ أخلى سلاح الجو الروسي مواقعه في اللواء (14) التابع لإدارة القوى الجوية والمعروف باسم "مطار حماة العسكري"، وذلك في ظل تزايد التهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة أخرى على قواعد عسكرية تابعة للنظام السوري.

كما بادر الروس إلى رفع العلم الروسي على أكبر قاعدة جوية سورية، وهي مطار الضمير العسكري، والذي يعتبر مقراً لقيادة الفرقة (20) التابعة لإدارة القوى الجوية، وذلك خشية استهدافها من قبل واشنطن في حال قررت استئناف الضربات على القواعد الجوية للنظام السوري.

وفي ظل تنامي القلق من إمكانية استهداف المقاتلات الأمريكية مستودعات «الفرقلس» في ريف حمص الشرقي والتي تواترت أنباء عن قصفها بصواريخ توماهوك كونها مستودع السلاح الكيميائي القريب على



مطارات حمص الشرقية، ومطارات "T4" والشعيرات ومطار تدمر، ومعامل الدفاع في السفارة شرق حلب، ومعامل تقسيس جنوب حماة؛ فقد تم الإيعاز إلى النظام بإخلاء المقاتلات في تلك المناطق ونقلها إلى مطار دمشق الدولي، وذلك بالتزامن مع إخلاء مطار حماة العسكري ومطار الضمير والسين من المقاتلين الروس والإيرانيين، ونقلهم إلى محطة القطار الواقعة في حي البعث داخل مدينة حماة.

3- تعزيز محور "موسكو-طهران-دمشق"

قابلت موسكو العرض الأمريكي الذي تقدم به وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون برفع العقوبات على روسيا وإعادتها إلى نادي "الكبار" نظير التخلي عن بشار الأسد بالرفض، وجاء الرد الروسي الفعلي مباشرة عقب مغادرة تيلرسون، حيث وصل وزير الخارجية الإيرانية والسوري لإجراء مباحثات مع لافروف في موسكو، كإشارة على انحياز موسكو لحلفائها التقليديين في المنطقة، ورفضها الانخراط تحت المظلة الأمريكية فيما يتعلق بالشأن السوري، في حين أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أن تصرفات واشنطن تزيد من تدمير العلاقات الروسية-الأميركية، واستدعت الملحق العسكري الأمريكي لإبلاغه بوقف العمل بالمذكرة التي تم الاتفاق عليها مع واشنطن لتفادي الحوادث وتوفير أمن الطيران خلال العملية في سوريا، والتي تم إبرامها في 30 سبتمبر 2015.

ورأى موقع "هفنغتون بوست" (11 أبريل 2017) أن العرض الأمريكي لم يكن مقنعاً لروسيا التي استثمرت في غضون السنوات الخمسة الماضية ما يربو على مليون طنٍ من الأسلحة، وعشرات المليارات من الدولارات، وأصبحت موسكو من خلال ذلك أحد أبرز القوى الفاعلة على الصعيد الدولي، ولا يبدو أن الثمن الذي تعرضه واشنطن نظير انخراطها في المعادلة الأمريكية والتخلي عن بشار الأسد مقنعاً حتى الآن.

ومن الواضح أن روسيا تفضل البديل الذي اقترحه رئيس الأركان الأمريكي في اجتماع أنطاليا مع نظيره الروسي والتركي، وعززه وزير الخارجية في زيارته الأخيرة لموسكو، والذي يقضي بتوجه واشنطن منفردة للسيطرة الكاملة على شرق نهر الفرات بعد طرد "داعش" منها، دون التنسيق مع الروس، وترك "سورية المفيدة" غرب الفرات للنفوذ الروسي، مقابل السيطرة على المناطق الغنية بالنفط والغاز شرقي نهر الفرات.

ثانياً: جهود إيران لإفساد الخطة الأمريكية

تؤكد مصادر أمنية غربية أن ترك الإيرانيين للأمريكان مهمة استعادة "الرقعة" من "داعش"، لا يعني تخليهم عن شرق سوريا، وخاصة مدينة دير الزور التي تتميز بأهميتها الإستراتيجية في نظر طهران التي ترغب بنشر الميليشيات التابعة لها بعد الاستيلاء على الموصل، ولذلك فإن النظام يحتفظ فيها، منذ أكثر من 3 سنوات، بحوالي 6000 جندي يؤمنون السيطرة على ثلث المدينة. وتتمثل الإستراتيجية الإيرانية مقابل ذلك في الخطوات التالية:

1- التصعيد الممنهج بهدف إفساد ترتيبات أستانة ومفاوضات جنيف

ييدي المسؤولون الإيرانيون سخطهم من التفاهات التي تم إبرامها في أستانة، والتي تدفع باتجاه إجراء المصالحات في العديد من المناطق الساخنة والتمهيد لانسحاب "حزب الله" والميليشيات الشيعية التابعة لإيران، كما يضغط الضباط الروس ميدانياً لإنجاح جهود الهدنة في مختلف المناطق، الأمر الذي يلقي سخطاً كبيراً من قبل الإيرانيين الذين يرغبون بالتصعيد وفق خطة انتشار خاصة بهم.

وتواجه خطة بوتين في سوريا معارضة من قبل قاسم سليمان وحسن نصرالله اللذان عملا في الآونة الأخيرة على إخلاء مواقع "حزب الله" في القلمون الغربي والنج بقواتهم جنوباً نحو جبل الحرمون في طريقهم إلى القنيطرة، وذلك بالتزامن مع الإيعاز إلى نحو 1500 عنصر من ميلشيا "النجباء" العراقية بمغادرة مواقعهم في حلب والتوجه جنوباً لدعم انتشار "حزب الله".

وكانت طهران قد بذلت جهداً كبيراً لمعرفة إذا ما كانت روسيا قد سمحت للمارينز الأمريكيين بالانتشار على الحدود السورية العراقية، مما يشكل عائقاً لمشروعهم إيران مد سكة حديد تصل "سندج" في إيران بالبحر الأبيض المتوسط عبر إقليم كردستان العراق، وتحدثت مصادر مطلعة عن تعليمات أصدرها مرشد الثورة علي خامنئي بالعمل على إفساد التفاهات الروسية-الأمريكية بشتى الوسائل، حيث بادر الإيرانيون إلى عرض قواعدهم الجوية للروس، وصرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في 28 مارس: "بما أن روسيا لا تمتلك قواعد عسكرية في إيران، وعندما تقتضي الحاجة؛ يمكن لروسيا استخدام قواعدنا لمكافحة الإرهاب".

2- استهداف خان شيخون بغاز السارين

تؤكد مصادر أمنية غربية أن تنظيم داعش، وجميع القوى الأخرى باستثناء النظام لا تملك غاز الأعصاب "السارين"، وأن الطرف الوحيد الذي يملك هذا النوع من الأسلحة الكيميائية هو النظام، وأن الدافع الأساسي لذلك هو محاولة وقف تقدم المعارضة باتجاه مدينة حماة في تهديد لسيطرة



النظام الذي توزعت قواته في تدمير وجبهة حلب وفي الجنوب وفي دمشق، ولم يكن بإمكانه إرسال قوات لجبهة حماة، ولذلك فقد عمد إلى استعمال سلاح غير تقليدي ضد المدنيين في خان شيخون كوسيلة لإرهاب قوات المعارضة ومنعها من متابعة التقدم، ولم يردعه القصف الأمريكي لمطار الشعيرات من تكثيف القصف على بلدة خان شيخون، ومحاولة التقدم البري من عدة محاور في حماة خلال الأيام القليلة الماضية.

ومن جانبه؛ أكد موقع "ديبكا" (7 أبريل 2017) أن الاستخبارات الغربية تعتقد بأن الإيرانيين كانوا على علم مسبق بالهجوم الكيميائي على خان شيخون، وأن الهدف الرئيس منه هو عرقلة التحضيرات الأمريكية لمعركة الرقة وحرف المعركة باتجاه إدلب.

ورأى التقرير أن توجهات ترامب ووزير دفاعه جون ماتييس للاستيلاء على الرقة وجعلها مقراً للقيادة العسكرية الأمريكية في المنطقة شكلت تهديداً مباشراً لإيران ونظام بشار الأسد، ويبدو أن أعمال الإنشاءات الأمريكية لتوسيع مطار الطبقة (الذي يقع على بعد 45 كم عن الرقة) كقاعدة للقوات الأمريكية بدلاً عن قاعدة "إنجيرليك" التركية قد أثار حفيظة طهران التي تملك خططاً مغايرة.

وتنتج عن التفاهات الروسية-التركية في أستانة انقسام كبير في صفوف النظام بين قوات الحرس الجمهوري والفرقة المدرعة الرابعة بقيادة ماهر الأسد، وبين من يطلق عليهم اسم "مجموعة موسكو" من ضباط الاستخبارات الذين تلقوا تدريبهم في روسيا، وبتأوت يتحركون وفق أجندة روسية لا تتفق مع توجهات طهران.

ونظراً للنفوذ الذي يتمتع به الضباط الإيرانيون في الشق الذي يهيمن عليه ماهر الأسد؛ فإن الإيرانيين قد أوعزوا إلى ضباط النظام المواليين لهم في مطار الشعيرات بتوجيه ضربة كيميائية إلى خان شيخون بهدف ردع الفصائل التي كانت تحضر لهجوم على حماة من جهة، وإرباك الحسابات الأمريكية في الرقة من جهة أخرى، خاصة وأن أصابع الاتهام في الهجوم الكيميائي على الغوطة عام 2013 قد أشارت إلى ماهر الأسد، وإلى حلفائه الإيرانيين الذين كانت لهم سوابق في استخدام السلاح الكيميائي في مواجهاتهم مع نظام صدام حسين وضد الأكراد شمال العراق.

3- التحضير لفتح جبهة في إدلب من ثلاث اتجاهات

في اتصالات سرية مع بعض الدول الغربية خلال الشهرين الماضيين؛ أبدى بشار الأسد ترحيبه بالدور الأمريكي الجديد، وعبر عن رغبته في التفاوضي عن الحملة الأمريكية في الرقة مقابل تشكيل تحالف دولي لمحاربة "جبهة فتح الشام"، وذلك بالتزامن مع دبلوماسية خفية بذلتها طهران لإقناع واشنطن باستمرار تعاون قواتها مع ميليشيات الحشد الشعبي، والتمسك بسياسة أوباما في الاعتراف بالدور



الإيراني في المنطقة كقوة أساسية لمحاربة تنظيمي "داعش" و"القاعدة" في العراق وسوريا، مستفيدة من توجه واشنطن لدعم الأكراد الذين تطورات علاقاتهم مع طهران في الآونة الأخيرة.

وفي هذه الأثناء؛ كانت طهران قد حشدت قواتها لشن هجوم على إدلب، معتمدة على تكثيف عمليات القصف العشوائي لإجبار المدنيين على الفرار، كما نشرت قوات من "الحرس الثوري" و"حزب الله" اللبناني على طول جبهة حماة في غضون شهر أبريل.

وعلى إثر القصف الذي تعرض له مطار الشعيرات؛ بادر الروس إلى تعزيز وجودهم في بلدة محردة بريف حماة، وأرسلوا المزيد من قواتهم الخاصة إلى عفرين، حيث يُتوقع أن تضغط موسكو للحصول على مساعدة من القوات الكردية في تلك المنطقة بهدف التحضير لشن هجوم واسع النطاق على إدلب من جهة ريف حلب في الشمال الغربي، وريف حماة جنوباً، وعفرين من الشمال.

وتشير المصادر إلى أن روسيا قد نشرت المزيد من قواتها في منبج وشمال عفرين الشهر الماضي، لحماية الأكراد من تدخل تركي محتمل، ولكي يكون الأكراد على استعداد لرد الجميل لهم من خلال دعمهم عمليات جيش النظام في محافظتي حلب وإدلب. وأكد موقع "أن تي وار" (17 أبريل 2017) أن قوات النظام وحلفاؤه يحشدون المزيد من القوات وسط حماة مستعينين بغطاء جوي روسي تمهيداً لشن حملة واسعة ضد قوى المعارضة في إدلب، لكن العملية قد تتأخر بضعة أسابيع حتى تكتمل عملية نقل 30 ألف من سكان كفريا والفوعة وفق اتفاق البلديات الأربع.

4- توظيف الدبلوماسية لتعزيز النفوذ الإيراني في سوريا

يبدل "حزب الله" اللبناني مساع دبلوماسية لفرض واقع جديد في المناطق الغربية من سوريا استباقاً لقرار أممي بإقامة منطقة آمنة، وذلك من خلال إبرام اتفاقية مصالحة مع "سرايا أهل الشام" في القلمون الغربي تقضي بإنهاء مظاهر القتال مقابل عودة مقاتلي السرايا إلى بعض البلديات، وتضمن الاتفاق إنهاء الصراع المسلح في منطقة القلمون الغربي، بما في ذلك قرى وبلدات: رنكوس وعسال الورد وحوش عرب وراس العين وراس المعرة وبيروود، وذلك مقابل تعهد السرايا بعدم الاقتراب من بلدات: قارة والنبك ودير عطية والقسطل ومعلولا. وتأتي هذه الاتفاقية لاستعراض قدرة إيران على التصعيد والتهدئة وفق حساباتها الخاصة، وتعزيز مواقعها كضامن لأية عملية سلمية يمكن التوصل إليها في المستقبل.

وفي نهاية شهر مارس عززت إيران دبلوماسيتها الجديدة من خلال التوصل مع "هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وحلفائها إلى اتفاق يتضمن عملية استبدال فوري لسكان الزبداني ومضاييا، بإحلال أهالي قرية الفوعة، وذلك بهدف إتمام مشروع إنشاء طوق شيبي موالٍ حول العاصمة وإبعاد السكان السنة المناوئين.

ويُعتقد أن اتفاقية البلدات الأربع جاءت ضمن ترتيبات عزل إدلب واستبعاد أية عوائل يمكن أن تؤثر على سير المعارك، خاصة بعد إتمام تهجير أهالي كفريا والفوعة المحاصرتين منذ مارس 2015، ومن ثم شن حملات قصف تدفع بالمدنيين الذين يقدر تعدادهم بنحو 1.2 مليون نسمة إلى القيام بنزوح جماعي باتجاه الأراضي التركية.



المحور الثالث- التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل

حيث أن التحول الأبرز كان التحولات التي شهدتها الموقف التركي وما رافقه من ارتباك ظاهر بعد إعلان إنهاء عملية "درع الفرات"، وأثر ذلك على مستقبل فصائل الثورة.

أولاً: الارتباك الناتج عن تحولات الموقف التركي

1- انحياز واشنطن للأكراد:

شهد شهر مارس زيادة كبيرة في حجم المساعدات الأمريكية لقوات سوريا الديمقراطية التي وصلتها قافلة ضخمة من المعدات الأمريكية، كما قامت الطائرات العسكرية الأمريكية بشحن كميات كبيرة من المدفعية الثقيلة والخفيفة والذخيرة إلى أربيل تمهيداً لإدخالها إلى سوريا، ضمن اتفاق مع الأكراد بالمشاركة في عمليات الرقعة شريطة توقف العمليات التركية في الشمال السوري، وأن لا تشارك أنقرة في العمليات المزمعة ضد تنظيم "داعش".

وإلى تقرير "ديبكا" (31 مارس 2017) وجود تفاهات أمريكية مع الأكراد لتنسيق العمليات في منبج وشرق الفرات وشمال شرقي القامشلي والحسكة مع الأمريكيين، وأعلنت وحدات حماية الشعب الكردية أنها تعمل على زيادة قواتها لأكثر من 100 ألف، وأكد ألكسندر شوميلين رئيس مركز تحليل النزاعات الشرق أوسطية بمعهد الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية العلوم الروسية الحكومية أن الولايات المتحدة وروسيا يجدان نفسيهما متحدين ضد الأتراك من أجل الميليشيات الكردية التي تتلقى الدعم من الأمريكيين، وروسيا أيضاً، الأمر الذي يمهد للأكراد احتلال مدينة الرقعة. ووفقاً للتقرير؛ فإن الرئيس التركي تلقى إنذاراً خلال اجتماع رؤساء الأركان بأنطاليا مفاده أن الوقت قد حان لوقف عمليات أنقرة العسكرية شمال سوريا، حيث واجه الأتراك بالفعل قوات مدرعة أمريكية في منبج منعهم من الاستمرار في محاولات السيطرة على المدينة.

2- توتر علاقة أنقرة مع موسكو عقب فشل أستانة (3)

أثارت مقاطعة فصائل المعارضة مؤتمر أستانة "3" (14 مارس 2017) غضب الروس الذين ألقوا باللوم على الأتراك واتهموهم بمحاولة إفشال المؤتمر. ونقل موقع روسيا اليوم عن مصادر دبلوماسية أن روسيا وتركيا تقفان على عتبة الشجار، حيث احتدم الخلاف بين بوتين وأردوغان الذي طالب روسيا بالتخلي عن دعم الأكراد، وعدم تمكينهم من إنشاء منطقة حكم ذاتي، لكن بوتين رفض طلب أردوغان، وبادر إلى إرسال أسلحة ثقيلة وقوات روسية لتدريب الأكراد في عفرين.



وفي 20 مارس دخلت قوات روسية مدرعة إلى عفرين ونصبت مخيماً في "كفر جنه" القريبة من الحدود التركية، وعلى الرغم من الإنكار الروسي؛ إلا أن مصادر أمنية مطلعة أكدت قيام موسكو بإنشاء قاعدة مخصصة للقوات الخاصة وللوحدات المدفعية الروسية على ضوء اتفاق تم التوصل إليه بشكل سري قبل أسبوعين بين قائد القوات الروسية في سوريا الجنرال إيكساندر جورافيف وقيادات حزب الاتحاد الديمقراطي وميليشيات وحدات حماية الشعب الكردي، وتم بموجب الاتفاق تولي ضباط روس مهمة تدريب الميليشيات الكردية على تكتيكات حروب مكافحة الإرهاب.

3- الإعلان المفاجئ عن وقف عملية "درع الفرات":

جاء الإعلان المفاجئ لمجلس الأمن القومي التركي عن انتهاء عملية "درع الفرات" مطلع شهر أبريل استجابة للضغوط الأمريكية-الروسية، وذلك على الرغم من عدم تحقيق العملية كامل أهدافها، والمتمثلة في:

1. تطهير المنطقة الحدودية السورية التركية من تنظيم "داعش"، ومن مقاتلي ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية.

2. إنشاء منطقة آمنة تمتد ما بين البحر المتوسط ونهر الفرات.

3. طرد وحدات حماية الشعب الكردية من مدينة منبج، وإخضاعها لسيطرة "درع الفرات".

ورأت مصادر عسكرية مطلعة أن قرار تركيا إنهاء عملية "درع الفرات" قد جاء على خلفية عملية تقييم داخلي حذر من تورط الجيش في معركة طويلة الأجل، خاصة إذا استمر في التحرش بقوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً، الأمر الذي دفع أنقرة لإعلان انتهاء عملية "درع الفرات" قبل تحقيق أهدافها.

ويتردد الحديث عن سبب آخر لتحول الموقف التركي، يتمثل في التحضيرات غير المعلنة لفتح جبهة جديدة في إدلب، مقابل المشاركة في عمليات الرقة ضمن قوات "التحالف الإسلامي" التي يمكن أن تسهم في العمليات المرتقبة بالتنسيق بين الرياض وواشنطن.

وتشير المصادر إلى أن تركيا قد تنازلت عن شرطها السابق بعدم مشاركة الأكراد في معركة تحرير الرقة، مقابل موافقة الولايات المتحدة على مشاركة فصائل المعارضة ووحدات من "التحالف الإسلامي" بحيث لا يسمح لأية جهة بأن تستأثر بالمنطقة عقب طرد تنظيم "داعش" منها.

ثانياً: التحولات الميدانية ومستقبل الفصائل

1- توافق محور (موسكو-طهران-دمشق) على فتح جبهة إدلب

في غضون الأشهر الأربعة الماضية؛ هيمن اختلاف وجهات النظر على العلاقة بين موسكو من جهة، وطهران ودمشق من جهة أخرى، حيث تركز اهتمام روسيا في أستانة على التوصل الى اتفاق عسكري يمكن أن يسفر عن توافقات سياسية فيما بعد، في حين تعاملت طهران بحساسية شديدة إزاء إصرار موسكو على تثبيت وقف النار تمهيداً لانتخابات تشريعية ورئاسية مقبلة، الأمر الذي دفع بطهران ودمشق لتصعيد الموقف في وادي بردى بهدف إحراج الروس.

ودار الحديث عن امتعاض القيادة العسكرية الإيرانية بسوريا لدى تلقيها تعليمات من القائد الروسي في سوريا الجنرال ألكساندر زورافليلف في 26 يناير بوقف سائر الأعمال القتالية وعدم القيام بأية عمليات في ريف حلب أو فتح أية جبهة جديدة.

والحقيقة هي أن كواليس الدبلوماسية بين أعضاء المحور كانت تخفي في طياتها خلافاً حول الطريقة المثلى لإشغال جبهة في إدلب، حيث رأت روسيا أنه بإمكانها استدراج الفصائل المشاركة في أستانة لخوض معركة ضد جبهة النصرة وحلفائها، بهدف استنزاف الطرفين في معركة يقوم الروس فيها بدور الدعم والترجيح، ومن ثم إشراك النظام والأكراد في المعركة ضد الإرهاب.

وبدا للروس أن الخطة بدأت تؤتي ثمارها عندما أعلنت "النصرة" تشكيل "هيئة تحرير الشام" وانحياز العديد من الفصائل إليها، وما أعقب ذلك من انشقاقات أسفرت عن تشكيل جبهتين رئيسيتين بين الهيئة والأحرار، واندلاع مواجهات في مناطق مختلفة بإدلب.

وبالإضافة إلى الجهد الذي بذلته موسكو للوقعية بين الفصائل، تضمنت الخطة الروسية محورين آخرين هما:

- تعزيز قدرات أكراد عفرين للتقدم جنوباً في حال اندلاع مواجهات شاملة بإدلب
- إعادة تأهيل النظام بحيث تتقبل القوى الإقليمية والدولية دور دمشق في محاربة الإرهاب من خلال محاربة النصرة وحلفائها.

ولتحقيق ذلك؛ رعت موسكو سلسلة من الاتصالات بين نظام دمشق مع كل من أنقرة وعمّان والقاهرة، وتم تنسيق عمليات لهذه الدول في الداخل السوري، كما أرسل بشار الأسد رسائل مباشرة إلى العديد

من الدول الغربية وإلى الإدارة الأمريكية الجديدة بإمكانية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتتوجبت بمساهمة واشنطن في تمكين النظام من السيطرة على تدمر، والتأكيد أن إسقاط بشار الأسد لم يعد ضمن أولوياتها.

لكن مقاطعة الفصائل مؤتمر أستانة (3)، وما أعقبه من هجوم على خان شيخون، وضرب مطار الشعيرات، دفع بموسكو لتغيير توجهاتها والانحياز لرؤية طهران ودمشق في ضرورة التعجيل بفتح ثلاث جهات في إدلب بهدف خلط الأوراق، وترك فصائل المعارضة والأمريكان والأتراك يختارون بين الانحياز لموسكو وطهران أو الانحياز لجهة النصر، علماً بأنه لا يمكن لهذه القوى أن تبقى على الحياد إذا اندلعت المواجهة.

وتنذر الحشود الجارية في عفرين شمالاً، ومحردة في الجنوب، وريف حلب من جهة الجنوب الشرقي بإمكانية اندلاع معركة شاملة تجد تركيا وحلفاؤها أنفسهم في موقف صعب فيها.

2- التوجه الأمريكي-التركي لخوض معركة إدلب

بعد مفاجأة وقف تركيا عملية "درع الفرات" مطلع شهر أبريل دون سابق معرفة أو مشورة؛ تمثلت المفاجأة الثانية للفصائل في إبلاغ السلطات التركية لها بالاستعداد للمشاركة في معركة "الرقعة" عبر بوابة "تل أبيب".

وجاءت المفاجئة الثالثة في دعوة غرفة العمليات المشتركة "موم"، والتي تديرها وكالة الاستخبارات الأمريكية الفصائل "المعتدلة" للاندماج في كيان واحد برئاسة ضابط منشق، والتلويح بإمكانية قطع الدعم عنها في حال عدم الاستجابة، حيث ترغب واشنطن بإنشاء كيان موحد من الفصائل لشن معارك ضد "هيئة تحرير الشام" في إدلب، في حين تتفرغ مع قوات سوريا الديمقراطية لعملية الرقعة.

وذكرت تقارير إعلامية أن مسؤولين في الاستخبارات الأمريكية، أبلغوا قياديين في فصائل مدرجة على قوائم الدعم المالي والعسكري بوجوب: "الاندماج في كيان واحد برئاسة العقيد فضل الله حاجي القيادي في فيلق الشام قائداً عسكرياً للكيان الجديد، مقابل استئناف دفع الرواتب الشهرية لعناصر الفصائل وتقديم التسليح، بما في ذلك صواريخ تاو أميركية مضادة للدروع".

ووفقاً للتقارير فإنّ القرار يشمل بين 30 و35 ألف عنصر في فصائل تنتشر في أرياف حلب وحماة واللاذقية ومحافظة إدلب، بينها: "جيش النصر"، و"جيش العزة"، و"جيش إدلب الحر"، و"جيش المجاهدين"، و"تجمع فاستقم"، إضافة إلى الفرقتين الساحليتين الأولى والثانية.

وكانت "موم" قد جمدت، بعد تسلم إدارة الرئيس دونالد ترامب، الدعم للفصائل إلى حين توحيدها في فصيل واحد أو تشكيل غرفة عمليات مشتركة لتنسيق المعارك مستقبلاً، وسيكون موقف "حركة أحرار الشام" حاسماً إزاء رجحان كفة أحد الفريقين، إذ يُتوقع أن تمارس واشنطن ضغطاً على الحركة للانضمام إلى التكتل الجديد الذي سيعلن عنه بعد أيام أو على الأقل تنسيق العمليات العسكرية، خصوصاً بعد البيان الأخير للمبعوث الأميركي إلى سورية، مايكل راتني، الذي اعتبر فيه "أحرار الشام" جزءاً من الثورة السورية" مقابل شن حملة مشتركة ضد "جبهة النصرة"، وذلك بالتزامن مع إبلاغ أنقرة قياديين في فصائل من "الجيش الحر" بالاستعداد للتوغل من مدينة الباب إلى الرقة، حيث جرى تشكيل قوة من أربعة آلاف عنصر من فصائل بينها "جيش الإسلام" و"صقور الشام" و"فاستقم" و"جيش المجاهدين"، يخضع عدد منهم للتدريب والتسليح استعداداً لمعركة يدعمها الجيش التركي مشاهبة لقوات "درع الفرات".

3- "اتفاق البلدات الأربع": هل يحرف مسار المعركة؟

أزالت اتفاقية مقايضة شيعة الشمال السوري بسنة الجنوب فيما أطلق عليه اسم "اتفاقية البلدات الأربع" آخر عقبة يمكن أن تمنع موسكو وحلفاءها من شن هجوم على إدلب.

ويبدو أن "النصرة" أرادت من خلال ذلك الاتفاق توريث سائر الفصائل للانحياز إلى "هيئة فتح الشام" في المعركة ضد النظام والمليشيات الشيعية، خاصة وأنها تدرك في ظل التحضيرات الأمريكية-التركية أن المعركة باتت حتمية، مما دفعها لمحاولة عرقلة سير المعركة ورسم التحالفات الميدانية بطريقتها الخاصة. خاصة وأن البنود غير المعلنة تتضمن: تثبيت وقف إطلاق النار شاملاً القصف الجوي والمدفعي وعمليات الاقتحام والاشتباكات لمدة تسعة أشهر في: الفوعة، كفريا، بنش، مدينة إدلب، معرة مصرين، تفتناز، رام حمدان، زردنا، شلخ، طعوم ومدينة الزبداني، مدينة مضايا، جبل بلودان، إضافة إلى مناطق جنوب دمشق: يلبا، ببيلا، بيت سحم، التضامن، القدم، مخيم اليرموك، مع السماح بإدخال المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية لجميع البلدات المشمولة بهذه الاتفاقية بصورة دورية مدة وقف إطلاق النار".

ونظراً لأن الاتفاق قد نص على: "خروج ثمانية آلاف من الفوعة وكفريا مقابل إخلاء ثلاثة آلاف مدني ومسلح من الزبداني، ومضايا، وجبل بلودان في المرحلة الأولى، وخروج دفعة ثانية من ثمانية آلاف مدني ومسلح من كفريا والفوعة مقابل إخراج ألف مدني ومسلح من مخيم اليرموك وإطلاق سراح ألف



وخمسمائة سجين بعد شهرين؛ فإن النصر وحلفاءها يعتقدون أنهم قد أصدوا أبواب جبهة إدلب المزمع فتحها لفترة كافية تسمح لهم بتوطيد نفوذهم وحمل المزيد من الفصائل إليهم.

4- استنزاف أطراف الصراع في حروب الوكالة

تراقب موسكو بكثير من القلق التدهور المستمر لقوات النظام وعجزها عن الاحتفاظ بالأراضي التي تم تسليمها إليها بصورة منفردة، وتعززت تلك المخاوف لدى مشاهدة حالة الذعر والارتباك في قوات النظام خلال مواجهات جوبر بدمشق والمنشية بدرعا وفي ريف حماة، واعتماد النظام على "حزب الله" و"لواء أبو الفضل العباس" وحركة "النجباء" لتقديم الدعم والإسناد في تلك المواجهات.

وكان "معهد دراسات الحرب" قد نشر تقريراً أشار فيه إلى أن جيش النظام لم يعد قائماً كقوة موحدة ومتماسكة يمكنها تأمين أجزاء من البلاد بمفردها، حيث عانى جيش النظام خلال السنوات الماضية من استنزاف كبير أدى إلى خفض في قوته القتالية من 100 ألف جندي عام 2014 إلى ما يتراوح بين 30 و40 ألف جندي عام 2017.

وأشار التقرير إلى أن إيران كان لها دور مهم في إعداد الجماعات شبه العسكرية الموالية للنظام، لكنها تخضع لقيادة النظام من الناحية الظاهرية فقط، في حين تتبع عملياً للقيادة الإيرانية التي تعمل على إنشاء فرع سوري لميليشيا "حزب الله" من خلال حملات تجنيد تنافس حملات النظام في أنحاء البلاد.

وسلّطت الضربة الأمريكية الأخيرة لمطار الشعيرات الضوء على مدى الضعف الذي وصل إليه بشار الأسد، حيث بات مقتنعاً أن حياته قد تكون مهددة بالخطر من قبل الأمريكيين، فبعد أن كان يشعر بالأمان في ظل حماية موسكو وطهران و"حزب الله"؛ جاءت الضربة الأمريكية لتثير المخاوف في القصر الجمهوري بدمشق من إمكانية استخدام واشنطن الاغتيال لتحقيق أهدافها في سوريا، ولتفادي ذلك فإن بشار يجد نفسه مضطراً للتخفي في معظم الوقت وتجنب استخدام هاتفه الجوال حتى لا يعرف أحد مقر إقامته.

وفيما يؤكد تدهور وضع النظام في الآونة الأخيرة؛ نقلت وكالة "آي" الإيطالية (17 أبريل 2017) عن مصادر روسية تأكيداً أن النظام خسر خلال ست سنوات ما يقرب من "150 ألف قتيل من الطائفة العلوية"، من الميليشيات غير النظامية التي شكّلها لنظام ومن أجهزة الأمن الذين جنّدهم لخدمة مشروع استمراره ومنع سقوطه، مؤكدة أن عدد الضحايا من الشباب العلويين يعني القضاء على جيل كامل من هذه الطائفة، الأمر الذي يُفسّر رفع سن التجنيد الإلزامي في مناطق الطائفة.



ومن خلال تتبع الوضع العسكري للمناطق التي أعيدت للنظام منذ سقوط حلب في ديسمبر الماضي؛ يلاحظ هيمنة القوات الخاصة الروسية (تدمر) والشيشانية (حلب الشرقية) والميليشيات الشيعية (الفيجة) في حين يبقى وجود النظام في هذه المناطق رمزياً وغير موثوق فيه.

ويبدو أن دفع واشنطن وأنقرة لخوض معركة في إدلب تمثل حلقة أخرى في الإستراتيجية الروسية التي تهدف إلى تأمين قواعدها الجوية والبحرية غرباً، وعرقلة التحضيرات الأمريكية لمعركة الرقة شرقاً، وتعزيز تحالفاتها مع أكراد عفرين وكوباني شمالاً، كما أنها ترغب في وقف تقدم المعارضة ضد مواقع النظام في ريف حماة جنوباً.

أما بالنسبة للفصائل فإنها تمر بمرحلة غير مسبوقة من الارتباك، وذلك في ظل تباين توجهات "الحلفاء"، وخاصة الأردن التي فتحت قنوات تواصل مع النظام، وشرعت في التنسيق معه لضرب أهداف في العمق السوري، وبذلت جهوداً مضمناً لوقف عملية المنشية بدرعا، وضيق على الفصائل التي رفضت الانصياع لتوجيهاتها التي كانت في الغالب مغايرة للتوجيهات الصادرة من غرفة "موك".

وتتكرر الحالة ذاتها في الشمال السوري؛ حيث فوجئت الفصائل المشاركة في قوات "درع الفرات" بخبر وقف العمليات دون إنذار مسبق، كما تلقت تعليمات متناقضة إحداها تشير شرقاً نحو مواجهات مترقبة في الرقة، وأخرى تدفعها للتحرك غرباً ضد "النصرة" وحلفائها في إدلب، وفي كلا الحالتين فإن الفصائل تبتعد عن الهدف الذي تأسست لأجله وهو تأمين المواطنين ومحاربة النظام، في حين تجد نفسها في مواجهات ساخنة مع و"حدات حماية الشعب" الكردية وتنظيمي: "داعش" و"القاعدة".

وفي مقابل اختلاف التوجهات والصراعات الصامتة التي يخوضها "الأصدقاء" وفق أولويات متباينة في اتجاهاتها وأجنداتها؛ تلعب الإدارة الأمريكية بدهاء على ورقة الاستنزاف التدريجي للفصائل من خلال دفعها لمواجهات جانبية بهدف تفادي الاصطدام المباشر مع النظام من جهة، وكسب الوقت لإنشاء تشكيلات "علمانية" بديلة في الشمال السوري (100 ألف مقاتل) وفي الجنوب (60 ألف مقاتل) على أسس احترافية بديلة للفصائل "الإسلامية" من جهة ثانية.

وتؤذن التطورات الميدانية في الساحة السورية عقب أحداث خان شيخون بتحويلات كبرى على صعيد إعادة التشكيل العسكري ورسم مشهد جديد يقوم على سلطتين متوازيتين إحداها روسية-إيرانية في "سوريا المفيدة"، وأخرى تابعة للتحالف الدولي بقيادة أمريكا في سوريا غير المفيدة، فيما يبدو أن اللاعبين التقليديين قد يكونوا الخاسر الأكبر من الترتيبات المقبلة.

توصيات:

لا تقتصر تعقيدات المشهد "الفصائلي" على الساحة السورية؛ بل تمثل هذه الظاهرة إرثاً شرق أوسطياً يهيمن على المشهد العسكري في الجمهوريات المتداعية، وخاصة في العراق واليمن وليبيا بالإضافة إلى سوريا، حيث تتنازع خمس قوى على ملء الفراغ الناتج عن سقوط النظم الانقلابية العسكرية التي هيمنت في القرن الماضي، وهي:

- الميليشيات الإيرانية التي تعمل وفق أجندة مشروع التوسع الفارسي
 - الميليشيات الإثنية والطائفية التي تتبنى مشاريع انفصالية
 - فلول المؤسسة العسكرية التي تحولت في معظمها إلى ميليشيات متباينة الولاءات
 - جماعات الغلو التي نشأت منطلقاتها الحركية وإيديولوجياتها التكفيرية في المرحلة الأفغانية
 - الفصائل السنية التي قامت على أسس جيوسياسية ومناطقية وعشائرية منذ 2011
- وفي ظل تفشي الفوضى وانعدام الأمن واحتدام الصراع البيئي في المناطق الخاضعة للمعارضة في سوريا؛ يبدو من الواضح أن معظم التشكيلات الفصائلية قد فقدت مبررات وجودها، ولم تعد تمثل الوسيلة الأمثل لإسقاط النظام وإنشاء نظام بديل يحقق طموحات الشعب السوري وتطلعاته، خاصة وأن توجهات الاستفراد المناطقية وتفشي النزاعات الإيديولوجية لا يتناسب مع التشكيل الاحترافي، بل ينسجم مع المشاريع الانفصالية الإثنية والتوسعية الطائفية والأممية المغالية على حد سواء.
- ومن غير الممكن تجاهل رغبة واشنطن في القضاء على الظاهرة الفصائلية نتيجة لتجربتها القاسية في مواجهة المقاومة السنية بالعراق، والجهود التي تبذلها بعض القوى الإقليمية لوأد الظاهرة الفصائلية ضمن صراع هوية رديف بين القوى الإسلامية والعلمانية.

وفي ظل تنامي فرص الاقتتال بين الفصائل في إدلب، وتناقض أجندات الحلفاء في مرحلة ما بعد خان شيخون؛ فإنه لا مفر للفصائل الرئيسية من العمل على صياغة مشروع إصلاح شامل يقوم على الأسس التالية:

- 1- التحول التدريجي إلى جيوش وطنية تقوم على عقيدة عسكرية وتراتبية احترافية، بهدف تمثيل الامتداد الشعبي، وحماية وحدة البلاد ومنع مشاريع التقسيم.



2- الانخراط في مشروع تشكيل وطني خارج دوائر التحالفات الآنية وبيانات الاندماج غير المكتمل، وذلك من خلال: إنشاء جيش وطني، وتشكيل جبهة موحدة، والسعي للتكامل مع القوى السياسية المخلصة للخروج بمشروع وطني جامع.

3- ملء الفراغ الناتج عن انهيار المؤسسة العسكرية النظامية على أسس من التمثيل الشعبي والاحتراف العسكري في القتال واللباس والتسلسل الهرمي، والقيام بمهام: حفظ الأمن والنظام، وحماية المنشآت العامة والبنى التحتية، وحماية الحدود والمعابر الحدودية، وتأمين وصول المواد التموينية والإغاثية، ومنع انسياب الأزمة إلى دول الجوار، واحتواء المجموعات غير المنضبطة في المناطق المحررة ومنع الفوضى وانتشار السلاح.

4- الانخراط في مشروع إصلاح وطني يراعي ارتباط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي، وإنشاء قوة رسمية تتولى سائر المسؤوليات الأمنية في المناطق المحررة، والعمل على توفير بديل واقعي لسياسة إدارة أوباما التي عززت الدور الإيراني ورسخت دور الميليشيات الطائفية كبديل عن المؤسسة العسكرية في العراق، وكرديف لها في لبنان، وكجزء أساسي من مكوناتها في اليمن، ضمن مشروع "تمكين الأقليات" الأمريكي، ويجب مقابل ذلك تبني مشروع وطني جامع ملء الفراغ الناتج عن انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، ولا يمكن للفصائل أن تقوم بهذا الدور في صورتها الحالية، بل يجب أن تتوحد ضمن إطار عسكري احترافي يخضع لقيادة سياسية رشيدة.

5- اتخاذ مواقف حاسمة إزاء قوى الغلو والتطرف التي تعمل على إشاعة الفوضى ونقض أركان الحكم الوطني من خلال الترويج لمشاريع أممية وهمية، واتخاذ التدابير اللازمة لعزلها وتحبيدها، وصد أجندها التكفيرية من الانتشار، ومنع عناصرها المخترقة من إشاعة الفوضى، إذ إن خطرها لا يقل عن الميليشيات الإثنية أو الطائفية على حد سواء.

6- تقصي مصادر القوة الكامنة لمشروع إعادة التشكل الوطني، وتحقيق التوازن بينها وبين مصادر القوة الرديفة المتمثلة في الدعم الخارجي، وذلك لتفادي فرض الإملاءات الخارجية عليها من قبل الممولين من جهة، وإنشاء دائرة تفاعل داخلية لا يمكن لأية جهة خارجية أن تتدخل في صياغتها من جهة ثانية، والعمل ضمن دوائر أوسع نطاقاً لتخفيف الضغوط الخارجية على الفصائل الأصغر حجماً والأقل حيلة في معادلة الصراع.

7- إعمال النظريات العسكرية المتطورة التي تعتمدها التحالفات الحديثة في مجالات: تحقيق التكامل بين الفصائل، وتعزيز التواصل بينها، وتوحيد النظم القتالية والغرف المشتركة وأجهزة الإنذار

والمعلومات وسلاح الإشارة، واستحداث الخطوط الساخنة، وتقوية العلاقات البينية، وتنمية الاحترافية في صفوف الفصائل بهدف تحقيق الأهداف التي قامت الثورة لأجلها.

8- الدخول في معادلة الصراع بكفاءة وندية، بدلاً من الخضوع لأجندات القوى الداعمة، وشن حروب الوكالة نيابة عنها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توقف بعض قادة الفصائل عن التصرف كأهم أمراء حرب، والاعتماد على خطط إستراتيجية وميدانية تنطلق من دائرة قرار وطني.

ومن خلال اتباع تلك الوسائل يمكن لقوى الثورة والمعارضة السورية (التي نشأ معظمها بعد عام 2012) ملء الفراغ الناتج عن انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية النظامية، وردم الفجوة بينها وبين الميلشيات الطائفية التي أنشأتها إيران وعملت على تغذيتها منذ الأيام الأولى للثورة الخمينية تحت مشروع "تصدير الثورة" عام 1979، والتي غذتها الإدارات الأمريكية السابقة من خلال مشروع "تمكين الأقليات" الذي تم تدشينه عقب سقوط نظام صدام حسين عام 2003.